تقرير

التدقيق

تدقيق المحاسبة والرقابة على أصول التجهيزات العسكرية
لدى سلطة الائتلاف المؤقتة في بغداد

رقم التقرير 04-011 **٢٦ تموز/يوليو ٢٠٠٤**

مكتب المفتش العام
سلطة الائتلاف المؤقتة

٢٦ تموز/يوليو ٢٠٠٤

مذكرة إلى مدير وكالة إدارة العقود الدفاعية

الموضوع: المحاسبة والرقابة على أصول التجهيزات العسكرية لدى سلطة الائتلاف المؤقتة في بغداد، بالعراق

نقدم تقرير التدقيق هذا لمعلوماتكم واستخدامكم. أجرينا عملية التدقيق هذه تنفيذاً لواجباتنا القانونية الواردة في القانون العام رقم 106 -108 الذي نص على إجراء عمليات تدقيق تتعلق بمعاملة، ومناولة، وإنفاق التمويلات على يد سلطة الائتلاف المؤقتة أو الهيئات التي ستخلفها في إعادة أعمار العراق، وبالبرامج، والعمليات، والعقود المنفذة باستعمال هذه التمويلات. كما أخذنا بالاعتبار ملاحظات الإدارة حول مسودة هذا التقرير عند إعداد التقرير النهائي.

لم تكن ملاحظات الإدارة مُستجيبة بالنسبة للنتائج والتوصيات الواردة في هذا التقرير. لكن الإدارة أشارت في استجابتها إلى أنها تخطط لاتخاذ إجراءات تصحيحية. هذه الإجراءات التصحيحية، تستجيب بوجه عام، للتوصية رقم ١. لم تُعلّق الإدارة على التوصية رقم ٢. نحن لا زلنا نعتقد أن التوصية رقم ٢ لا زالت قائمة، وسوف نعمل مع ممثلي وكالة إدارة العقود الدفاعية لأجل التوصل إلى حل يُرضي الطرفين. كما سوف نتابع تدقيقنا لتقييم الإجراءات التصحيحية التي ستنفذها الإدارة.

إننا نُقدر حسن معاملة موظفينا. لمزيد من المعلومات حول هذا التقرير، يرجى الاتصال بالسيد بريان فلين على الهاتف رقم 9229-343 (703) أو بالسيد كيفين اللنبرغر على الهاتف رقم 9230-343 (703). من الممكن أن تطالب الإدارة بتقديم موجزاً رسمياً حول نتائج التدقيق. فيما يتعلق بتوزيع التقرير أنظر الملحق و.

ستيوارت دبليو بووين الإبن
المفتش العام
سلطة الائتلاف المؤقتة

مكتب المفتش العام
سلطة الائتلاف المؤقتة

تقرير رقم 04-011 **٢٦ تموز/يوليو ٢٠٠٤**

المحاسبة والرقابة على أصول التجهيزات العسكرية لدى سلطة الائتلاف المؤقتة في بغداد

مُلخص تنفيذي

مقدمـــة. هذا التقرير هو الأول في سلسلة من التقارير الناتجة عن مراجعتنا لإدارة عقد برنامج زيادة الدعم اللوجيســـتي المدني الثالث (LOGCAP III) ، وأمر المهمة التابع له رقم 0044. يناقش هذا التقرير المحاسبة والرقابة على أصول التجهيزات العسكرية في العراق المستخدمة لمساندة سلطة الائتلاف المؤقتة.

أصـــدرت وزارة الجيش في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠١ العقد رقم DAAA09-02-D-0007، برنامج زيـــادة الدعم اللوجيستي المدني الثالث (LOGCAP III)[1]، إلى شركة براون أند روت سيرفسز، وهي قسم مـــن شـــركة كيلوغ، براون أند روت (KBR). ينص عقد البرنامج المذكور على تقديم زيادة الدعم المدني لعمليات القاعدة العسكرية والمساندة لعمليات الجيش الأميركي على أساس شامل.

أمـــر المهمـــة 0044 أصدرته وزارة الجيش إلى شركة كيلوغ، براون أند روت في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٣ لتوفـــير خدمـــات الدعم اللوجيستي والحياتي للمكاتب الإقليمية لسلطة الائتلاف المؤقتة المتواجدة في الشمال والوســـط/الرئيســـي، والجـــنوب الأوســـط، والمـــناطق الجنوبية من العراق، والمواقع معيّنة عائدة لسلطة الائتلاف المؤقتة.

---

[1] عقد برنامج زيادة الدعم اللوجيستي المدني الأول (LOGCAP I) منح إلى شركة كيلوغ، براون أند روت سنة ١٩٩٢. ومنح العقد الثاني إلى شركة ديناكورب سنة ١٩٩٧. ومنح كل من العقدين الأول والثاني لمدة خمس سنوات، في حين منح العقد الثالث لمدة ١٠ سنوات. (المصدر: "الحرب باستخدام المصادر الخارجية" ،مجلة بزنيس ويك أونلاين، ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣).

لغايـــة نيســـان/إبـــريل ٢٠٠٤، كانت شركة كيلوغ براون أند روت، قد نفّذت أشغالا ٣٠٨،٥٢٩،٧٧٢[٢] دولارا بموجب أمر المهمة 0044 . أما كلفة الأشغال المنجزة فعلياً وتقديرات الأشغال الإضافية قيد التنفيذ، بموجب أمر المهمة 0044 فقد بلغت، حسب شركة كيلوغ براون أند روت ٦٣٣ مليون دولار، لغاية تاريخ ٢٧ آذار/مـــارس ٢٠٠٤. تظهـــر ســـجلات الممتلكات لدى شركة كيلوغ براون أند روت، كجزء من أمر المهمـــة 0044، أن الشـــركة أدارت ٢٠،٥٣١ بنداً من الممتلكات، تُقدر بأكثر من ٦١,١ مليون دولار في بغداد، بالعراق.

الهدف. كان هدف التدقيق تقييم فعالية سياسات، وإجراءات، وترتيبات مسؤولية المحاسبة للممتلكات المستخدمة لاحتساب ورقابة التجهيزات العسكرية في المكاتب الفرعية، والمراكز الرئيسية، ومواقع المستودعات التابعة لسلطة الائتلاف المؤقتة.

الاستنتاج. قدرنا أنه لم يكن بوسع شركة كيلوغ، براون أند روت تقديم بيان احتسابات عن ٦،٩٧٥ (٣٤ بالمئة) من بنود الممتلكات من أصل سجلات الجردة البالغة ٢٠،٥٣١تقدر قيمتها بأكثر من ٦١,١ ملايين دولار. كذلك قدرنا أن ١،٤٢٥ (٦,٩ بالمئة) من بنود الممتلكات كانت موجودة لكنها لم تكن مُسجلة في إيصالات الاستلام اليدوية. علاوة على ذلك، قدرنا أن ٥،٩٢٠ (٢٨,٨ بالمئة) من إيصالات الاستلام باليد لم تكن في الملفات أو لم يكن قد تم إعدادها. نتيجة لذلك، قدرنا أن هناك ممتلكات بقيمة تزيد عن ١٨,٦ مليون دولار لم تكن محتسبة بدقة أو كانت مفقودة.

التوصيات. نوصي بأن يقوم القائد في وكالة إدارة العقود الدفاعية في العراق (DCMA)، بتأمين إنجاز تحليل دقيق لنظام الرقابة على الممتلكات بعد استكمال الإجراءات التصحيحية الجارية، وأن يعمد إلى مراجعة شاملة لممتلكات سلطة الائتلاف المؤقتة في بغداد، العراق لتحديد مكان وجود الممتلكات المفقودة. نوصي، بعد استكمال المراجعة، بأن تسعى وكالة إدارة العقود الدفاعية إلى استرداد كلفة المعدات المفقودة من الموظفين المسؤولين. ونوصي كذلك بأن تبادر وكالة إدارة العقود الدفاعية إلى اتخاذ إجراءات التعويض المناسبة ضد شركة كيلوغ براون أند روت، في حال قصّرت هذه الأخيرة في الإيفاء بموجباتها التعاقدية.

---

[٢] لم نتمكن من المصادقة على دقة المبالغ المذكورة. كانت وكالة تدقيق العقود الدفاعية عاجزة عن المصادقة على نظام بيان الأكلاف العائد للمقاول. هذا الموضوع معروض ومناقش بالتفصيل في تقرير المفتش العام، سلطة الائتلاف المؤقتة، مراجعة البرنامج لزيادة الدعم اللوجيستي المدني الثالث (LOGCAP III)، أمر المهمة 0044 (المشروع D2004-DCPAAC-0029، المؤرخ في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤.

إجراءات الإدارة التصحيحية. وفقاً لاستجابتهما، تقوم وكالة إدارة العقود الدفاعية و شركة كيلوغ براون أند روت حالياً بإعداد جردة كاملة (١٠٠ بالمئة) لممتلكات بغداد وبإنجاز تقارير المسح بالطريقة المناسبة.

ملاحظات الإدارة. لم توافق وكالة إدارة العقود الدفاعية على النتائج، مؤكدة أن معظم البنود العينية الواردة في التقرير على أنها غير محتسبة تم تحديد أمكنتها لاحقاً، وما كان يجب أن تُعتبر أخطاء. ولم تعلق وكالة إدارة العقود الدفاعية على التوصيات.

الاستجابة للتدقيق. لا تستجيب ملاحظات الإدارة للنتائج أو التوصيات. لكن الإدارة أشارت في استجابتها، إلى أنها خططت للإجراءات التصحيحية، والتي تستجيب، بوجه عام، للتوصية رقم ١. ومع أن الإدارة لم تعلق على التوصية رقم ٢، فلا زلنا نعتقد أن التوصية رقم ٢ تبقى قائمة، وسوف نعمل مع ممثلي وكالة إدارة العقود الدفاعية لأجل التوصل إلى حل يرضي الطرفين.

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي i

مقدمة

الخلفية ١

الهدف ٣

النتائج

المحاسبة والرقابة على ممتلكات سلطة الائتلاف المؤقتة ٣

الملاحق

أ- النطاق والمنهجية ٨

ب- التحليل الكمي

ج- بنود المملتكات المفقودة من الموقع المركزي في بغداد، العراق

د- الملاحظات الإدارية ٩

هـ- المختصرات ١٢

و- توزيع التقرير ١٣

ز أعضاء فريق التدقيق ١٤

الخلفية

هذا التقرير هو الأول في سلسلة من التقارير الناتجة عن مراجعتنا لإدارة عقد برنامج زيادة الدعم اللوجيستي المدني الثالث (LOGCAP III)، وأمر المهمة التابع له رقم 044 (TO 0044). يناقش هذا التقرير ترتيبات مسؤولية المحاسبة والرقابة العائدة لأصول التجهيزات العسكرية المستخدمة لمساندة سلطة الائتلاف المؤقتة في بغداد، بالعراق. النطاق والمنهجية المستخدمان لإعداد هذا التدقيق يناقشان في الملحق أ. المختصرات المستخدمة في هذا التقرير مُبينة في الملحق هـــ، كما أن أسماء فريق التدقيق مبينة في الملحق ز.

برنامج زيادة المساندة اللوجيستية المدنية. أصدرت وزارة الجيش في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، العقد رقم DAAA09-02-D-0007، برنامج زيادة الدعم اللوجيستي المدني الثالث (LOGCAP III) [٣] إلى براون أند روت سيرفسز، وهي قسم من شركة كيلوغ براون أند روت. وهو "عقد تقديم خدمات للتسليم غير المحدد بكميات غير مُحددة، حسب الكلفة زائد عمولة، يقدم حسب الطلب، بتكاليف فعلية تتوقف على الاحتياجات المعيّنة[٤]. يقدم العقد المذكور زيادة الدعم المدني لعمليات القاعدة العسكرية ويساند عمليات الجيش الأميركي على أساس شامل.

عندما تُحدد وزارة الجيش "حدثاً" هاماً أو مطلباً لخدمة أو سلعة مُعيّنة، تُصدر أمر مهمة بموجب العقد المذكور لكي تتعامل بالتحديد مع احتياجات الأداء وشروط العقد بالنسبة للحدث المعيّن أو المطلب. يحتوي أمر المهمة عادة على بيان عمل خاص به كما وعلى تحديد مبلغ "لا يجوز تجاوزه" بالدولار.

---

[٣] منح عقد برنامج زيادة الدعم اللوجيستي المدني الأول (LOGCAP I) إلى شركة كيلوغ براون أند روت سنة ١٩٩٢. ومنح العقد الثاني إلى شركة ديناكورب سنة ١٩٩٧. منح كل من العقدين الأول والثاني لمدة ٥ سنوات، في حين منح العقد الثالث لمدة ١٠ سنوات. (المصدر "الحرب باستخدام المصادر الخارجية""، مجلة بزنيس ويك أونلاين، ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣).

[٤] تشمل المتطلبات النموذجية المتعلقة بهذا العقد أموراً مثل تقديم الخدمات لعمليات المعسكر (بناء المعسكر وصيانته، غسل الثياب، الإسكان، الضرورات الصحية، أسباب العيش، الخ...)، قوة الحماية (للمعسكر والعاملين)، النقل (للعاملين ولحركة البضائع وكذلك نظام الاستعمالات المشتركة للمركبات). الاحتياجات الإضافية تبدأ بإصدار أوامر من الزبون (وهي مشاريع محددة مطلوبة تقع ضمن النطاق الشامل لأمر المهمة ولكنها غير عامة بطبيعتها، مثلاً، طلبات إنشاء معينة).

أمر المهمة رقم 0044. أصدرت وزارة الجيش أمر المهمة 0044 إلى شركة كيلوغ براون أند روت في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٣، لتقديم خدمات الدعم اللوجيستي والحياتي إلى المكاتب الإقليمية لسلطة الائتلاف المؤقتة المتواجدة في الشمال، والوسط الرئيسي، وجنوب الوسط، والمناطق الجنوبية من العراق، وللمواقع التابعة لسلطة الائتلاف المؤقتة المُحدّدة في بيان العمل. عندما تقوم شركة كيلوغ براون أند روت بتأدية المتطلبات المذكورة في أمر المهمة المُعيّن 0044، تقدم الفواتير عن التكاليف العائدة للخدمات. لغاية نيسان/ابريل ٢٠٠٤، أنجزت شركة كيلوغ براون أند روت أشغالاً بقيمة ٣٠٨،٥٢٩،٧٧٢[٥] دولار بموجب أمر المهمة 0044. أما كلفة الأشغال المنجزة والأشغال الإضافية المقدرة الجاري تنفيذها في إطار أمر المهمة 0044، فتبلغ كما ذكرت شركة كيلوغ براون اند روت، ٦٣٣ مليون دولار لغاية ٢٧ آذار، مارس ٢٠٠٤.

إجراءات الرقابة على الممتلكات. سنة ٢٠٠٢، نشرت شركة كيلوغ براون أند روت إجراءات عقد برنامج زيادة الدعم اللوجيستي المدني الثالث (LOGCAP III) لتوثيق نظام إجراءات الرقابة على الممتلكات لديها دعماً للعقد المذكور. تُحدد إجراءات الرقابة على الممتلكات الخطوط الكبرى للإجراءات الموافق عليها للمحاسبة، والرقابة، وإجراء الطلبات المطبقة بالنسبة للممتلكات التي تزودها الحكومة وتلك التي امتلكها المقاول. تتطلب إجراءات الرقابة على الممتلكات من شركة كيلوغ براون أند روت إصدار بنود الممتلكات إلى مستعمليها على استمارات رقم ٢٠٦٢ لوزارة الجيش (إيصالات استلام يدوية) أو على استمارة ٣١٦١ لوزارة الجيش (إيصالات استلام يدوية) من أجل تحقيق محاسبة دقيقة للممتلكات. وتتطلب إجراءات الرقابة على الممتلكات من مدراء إدارة الممتلكات في شركة كيلوغ براون أند روت القيام بتفتيش دوري لإيصالات الاستلام اليدوية هذه لتأمين الرقابة عليها. فهناك حاجة إلى تأمين مجموعة دقيقة وكاملة من إيصالات الاستلام اليدوية للتأكد من حسن حراسة الممتلكات ومن مواقعها بحيث تتمكن شركة كيلوغ براون أند روت إعداد الجردة السنوية المطلوبة ١٠٠ بالمئة للممتلكات.

---

(٥) نحن غير قادرون على المصادقة على المبلغ الوارد ذكره. كانت وكالة إدارة العقود الدفاعية عاجزة عن المصادقة على نظام تقارير الأكلاف العائدة للمقاول. هذا الموضوع مطروح ومناقش بالتفصيل في تقرير المفتش العام، سلطة الائتلاف المؤقتة، مراجعة برنامج زيادة الدعم اللوجيستي المدني الثالث، أمر المهمة 0044، (المشروع D2004-DCPAAC-0029، المؤرخ في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤

الهدف

كان هدف التدقيق تقييم فعالية السياسات، والإجراءات، ومسؤوليات المحاسبة بخصوص الممتلكات، واليت تستخدم لاحتساب ورقابة التجهيزات العسكرية في المكاتب الفرعية، والمراكز الرئيسية، ومواقع المستودعات التابعة لسلطة الائتلاف المؤقتة.

قدرنا أن شركة كيلوغ براون أند روت لم تتمكن من احتساب ٦،٩٧٥ (٣٤ بالمئة) من بنود أصناف الممتلكات من ضمن جردة قدرها ٢٠،٥٣١ بنداً مقدرة قيمتها بأكثر من ٦١,١ مليون دولار. إضافة إلى ذلك، قدرنا أن ١،٤٢٥ (٦,٩ بالمئة) من بنود الممتلكات كانت موجودة لكنها لم تكن مسجلة على إيصالات الاستلام اليدوية. علاوة على ذلك، لحظنا أن ٥،٩٢٠ (٢٨,٨ بالمئة) من إيصالات الاستلام اليدوية لم تكن في الملفات أو لم يجر إعدادها. حصل ذلك لأن شركة كيلوغ براون أند روت لم تدر بصورة فعالة ممتلكات الحكومة. وبالتحديد، لم تراقب شركة كيلوغ براون أند روت بالطريقة المناسبة بنود ممتلكات سلطة الائتلاف المؤقتة. إضافة إلى ذلك، لم تكن سجلات الممتلكات لدى شركة كيلوغ براون أند روت دقيقة بصورة كافية أو متوفرة لاحتساب ممتلكات سلطة الائتلاف المؤقتة بالطريقة المناسبة. نتيجة لذلك، لحظنا أن ممتلكات تقدر بأكثر من ١٨,٦ مليون دولار لم تحتسب بصورة دقيقة أو كانت مفقودة.

الموظف الإداري لعقود برنامج زيادة الدعم اللوجيستي المدني

قامت قيادة المعدات في الجيش الأميركي بتعيين وكالة إدارة العقود الدفاعية (DCMA) بصفتها المسؤولة الإدارية لعقود البرنامج المذكور. تشمل مهمات المسؤول الإداري لعقد برنامج زيادة الدعم اللوجيستي المدني الثالث (LOGCAP III)، إنجاز السلطات الإدارية لممتلكات الحكومة. القانون التنظيمي الفدرالي للممتلكات، الجزء ٤٥، "ممتلكات الحكومة"، يفرض على مدير ممتلكات الحكومة بأن يراجع ويوافق على دقة، وفعالية نظام الرقابة لدى المقاول على الممتلكات وعلى التطبيق العام لها.

وعليه، قامت وكالة إدارة العقود الدفاعية، بمراجعة نظام رقابة الممتلكات التابع للعقد المذكور، في ١٥ كانون الأول/يناير ٢٠٠٣، ووافقت عليه. كانت الوكالة، علاوة على ذلك، مسؤولة عن القيام بتحليل سنوي لنظام رقابة الممتلكات. مراجعة تحليل نظام الرقابة على الممتلكات يشمل ١٥ وظيفة إدارية للممتلكات مثل سجلات الجرد، والجردات الحسية، وإجراءات الاستلام والتخزين. وفي حال وجد مدير ممتلكات الحكومة، خلال تحليل نظام الرقابة على الممتلكات، أن أي جزء من نظام الرقابة على الممتلكات لدى المقاول غير كافٍ، وجب على المقاول اتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية قبل الموافقة من جديد على النظام.

ممتلكات سلطة الائتلاف المؤقتة المفقودة أو غير المحتسبة

قدرنا أن شركة كيلوغ براون أند روت لم تتمكن من احتساب ٦،٩٧٥ (٣٤ بالمئة) من بنود الممتلكات من ضمن جردة من ٢٠،٥٣١ بنداً مقدرة قيمتها بـِ ٦١,١ مليون دولار. إضافة إلى ذلك، قدرنا أن ١،٤٢٥ (٦,٩ بالمئة) من بنود الممتلكات كانت موجودة لكنها لم تكن مسجلة على إيصالات الاستلام اليدوية. علاوة على ذلك، قدرنا أن ٥،٩٢٠ (٢٨,٨ بالمئة) من إيصالات الاستلام اليدوية لم تكن في الملفات أو لم يجر إعدادها.

تحليل كمي. لأجل تقييم فعالية محاسبة الممتلكات، تم استخدام عينات إحصائية عشوائية لتعيين البنود التي ستخضع للمراجعة، ولتقدير الفروقات بين سجلات جردة شركة بروان اند روت وبين بنود العينات المدققة. لقد انتقينا عيّنتنا من جردة مجموع البنود البالغة ٢٠،٥٣١ بنداً المقدرة قيمتها بـــ ٦١,١ مليون دولار. خطة التحليل الكمّي والنتائج مُناقشة في الملحق ب.

دقة سجلات الممتلكات. كشف فحصنا لـِ ١٦٤ سجل للممتلكات، تمّ اختيارها عشوائياً، أن ٥٢ بنداً من الممتلكات لم تكن مُحتسبة من جانب شركة كيلوغ براون أند روت أو كانت مفقودة. ثمة قائمة ببنود الممتلكات هذه مُبينة في الملحق ج. شملت البنود هذه مولدي كهرباء تقدر قيمتها بأكثر من ٨٧٨،٠٠٠ دولار، و١٨ مركبة تقدر بأكثر من ١,١ مليون دولار. لحظنا أن شركة كيلوغ براون أند روت لم تحتسب ٦،٩٧٥ (٣٤ بالمئة) من بنود الممتلكات من أصل جردة ٢٠،٥٣١ بنداً تقدر قيمتها بأكثر من ٦١,١ مليون دولار.

كمالية سجلات الممتلكات. كشفت فحوصاتنا لـِ ٨٥ بنداً من ممتلكات موجودة تمّ انتقاؤها عشوائياً، أن ١٣ بنداً لم تكن مسجلة في دفاتر الممتلكات. وتعقّبنا الـــ ٨٥ بنداً من الممتلكات الموجودة في دفاتر الممتلكات. شملت البنود الـــ ١٣، مولد كهرباء عُثر عليه في ساحة المستودعات وتقدر قيمته بـــ ١٤٤،٠٠٠ دولار، لم يكن بشأنه إيصال استلام يدوي أو مستند إصدار يشير إلى تاريخ وصول البند أو إلى كيفية استلامه. لحظنا أن ١،٤٢٥ (٦,٩ بالمئة) من بنود الممتلكات كانت موجودة لكنها لم تكن مسجلة في إيصالات استلام يدوية.

وكشف فحصنا أيضاً أنه بالنسبة لـــ ١٢ من أصل ٥٢ بنداً غير محتسب أو مفقود، لم يكن لدى شركة كيلوغ براون أند روت إيصالات استلام يدوية في الملف. كانت تستوجب سياسات الشركة المذكورة منها استكمال إيصالات الاستلام اليدوية أو إيصالات الاستلام المؤقتة الصادرة بالنسبة لجميع ممتلكات الحكومة. أن غياب إيصالات الاستلام تجعل من المستحيل،

أو على الأقل من الصعب، تعقب ممتلكات الحكومة إلى مستلمها الأصلي. وقدرنا أن ٥،٩٢٠ من إيصالات الاستلام اليدوية لم تكن في الملف أو لم يجرِ إعدادها.

الإشراف العام على ممتلكات الحكومة

لم تجر إدارة ممتلكات الحكومة على يد شركة كيلوغ براون أند روت بطريقة فعالة، حيث أنها لم تراقب بنود ممتلكات سلطة الائتلاف المؤقتة بصورة ملائمة، كما أن سجلاتها لم تكن دقيقة أو متوفرة بما فيه الكفاية لاحتساب بنود ممتلكات سلطة الائتلاف المؤقتة بطريقة صحيحة.

إشراف وكالة إدارة العقود الدفاعية. لم تكن الوكالة على علم بالممتلكات غير المحتسبة أو المفقودة، وبالأخطاء المحتملة في سجلات الممتلكات لدى شركة كيلوغ براون أند روت. أكمل أعضاء فريق وكالة إدارة العقود الدفاعية في مكتب العراق/الكويت تحليل نظام الرقابة على الممتلكات للسنة المالية ٢٠٠٤ في شباط/فبراير ٢٠٠٤، وخلص فريق الوكالة إلى أن شركة كيلوغ براون أند روت قامت بإجراء جردات حسية ضمن فترة زمنية معقولة بالتناغم مع إجراءات شركة كيلوغ براون أند روت للرقابة على الممتلكات. لم تُعيّن مراجعة وكالة إدارة العقود الدفاعية للجردة المادية أية أخطاء وخلصت إلى أن سجلات شركة كيلوغ براون أند روت ومستنداتها الداعمة كانت كاملة ودقيقة.

نتائج تدقيقنا لا تتوافق مع نتائج تحليل نظام الرقابة على الممتلكات لدى وكالة إدارة العقود الدفاعية. فخلافاً لنتائج الوكالة، كشفت مراجعتنا لدفاتر شركة كيلوغ براون أند روت المتعلقة بالرقابة على الممتلكات، استناداً إلى اعتماد تقنيات العينات الإحصائية، لغاية نيسان/أبريل ٢٠٠٤، علاوة على البنود غير المحتسبة أو المفقودة، أن ٢٧ (٥٢ بالمئة) من اصل ٥٢ بنداً من الممتلكات غير محتسب أو مفقود وكان تمّ جرده لآخر مرة قبل ما بين ٤ و ١٢ شهراً من تاريخ مراجعتنا. فمثلاً، تم جرد شاحنة نقل (البند رقم ١٥ في الملحق ج) آخر مرة ١٠٠ بالمئة، أو أنها شوهدت آخر مرة، في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٣، كما تم جرد أو مشاهدة جهاز النظام العالمي لتحديد المواقع (البند رقم ٣٦ في الملحق ج) في ١٢ نيسان/إبريل ٢٠٠٣. علاوة على ذلك، لم يكن على سجل لاقط قمر صناعي غير محتسب (البند رقم ٣١ في الملحق ج) أي تاريخ لمعرفة متى تم جرده آخر مرة. ومع أن إجراءات مراقبة الممتلكات لدى شركة كيلوغ براون أند روت تتطلب إجراء جردات سنوية فقط، فقد أعلن موظفو الشركة أن سياستها الشركة كانت تنص على جرد جميع البنود مرة كل ثلاثة أشهر.

الاستنتاج

وعليه، قدرنا أن ممتلكات تزيد قيمتها عن ١٨,٦ مليون دولار لم تكن محتسبة بدقة أو كانت مفقودة.

الإجراءات الإدارية التصحيحية

بعد استكمال تدقيقنا ووفقاً لملاحظات إدارتها، قامت وكالة إدارة العقود الدفاعية بدور إيجابي نشط عن طريق مطالبتها شركة كيلوغ براون أند روت بإجراء جردة ١٠٠ بالمئة واحتساب جميع ممتلكات الحكومة التي بحوزتها. مثلاً، في وقت هذا التدقيق الأخير، كانت وكالة إدارة العقود الدفاعية تسعى إلى وتنسق مع شركة كيلوغ براون أند روت لاسترداد جميع المركبات المفقودة. حدّدت وكالة إدارة العقود الدفاعية مواقع ٣ من المركبات المفقودة وكانت في طور استردادها من مستخدميها غير المُرخصين. علاوة على ذلك، ولغاية ٤ أيار/مايو ٢٠٠٤، كانت هناك ١١٣ مركبة لم يتم استردادها من مستخدميها بعد انقضاء فترة الأسبوعين المحددة لإرجاعها. استردت وكالة إدارة العقود الدفاعية مركبتين من أصل ١٣٣ مركبة مخالفة.

اتخذت وكالة إدارة العقود الدفاعية، بمساعدة شركة كيلوغ براون أند روت، مبادرة استكمال تقارير المسح. مثلاً، أصدرت وكالة إدارة العقود الدفاعية ١٥ تقريراً حول ممتلكات حكومية مفقودة، متضررة أو مدمرة، لأجل استرداد أكلافها من الموظفين الذين أساءوا استخدام الممتلكات. وطالبت وكالة إدارة العقود الدفاعية أيضاً مدير اللوجيستية ومدير الموظفين لدى سلطة الائتلاف المؤقتة بتشكيل هيئة لمعالجة تقارير المسح هذه.

التوصيات، والملاحظات الإدارية واستجابة التدقيق

نوصى بأن يقوم قائد وكالة إدارة العقود الدفاعية في العراق:

١. بالتأكد من أن تحليلاً دقيقاً لنظام مراقبة الممتلكات قد تم بعد أن تكون الإجراءات التصحيحية الجارية قد استكملت.
٢. بإجراء مراجعة شاملة لممتلكات سلطة الائتلاف المؤقتة في بغداد، العراق، لتحديد أماكن وجود الممتلكات المفقودة. بعد إنجاز المراجعة، يتعيّن على وكالة إدارة العقود الدفاعية السعي إلى استرداد تكاليف المعدات المفقودة من الموظفين المسؤولين. أضف إلى ذلك، يتوجب على وكالة إدارة العقود الدفاعية المبادرة إلى اتخاذ إجراءات الاسترداد أو التعويض المناسبة من شركة كيلوغ براون أند روت في حال قصّرت هذه الأخيرة عن الإيفاء بموجباتها التعاقدية.

الملاحظات الإدارية. لم توافق وكالة إدارة العقود الدفاعية، زاعمة أن أغلبية البنود العيّنية الواردة على انها غير محتسبة، وتم تحديد أماكنها في ما بعد وما كان يجب أن تُعتبر أخطاء. لم تعلق وكالة إدارة العقود الدفاعية على التوصيات. ملاحظات الإدارة مبيّنة في الملحق د.

استجابة التدقيق. ملاحظات إدارة العقود الدفاعية لم تكن مستجيبة. غير أن الإدارة أشارت في ردها، إلى أن هناك إجراءات تصحيحية مزمع تطبيقها، وهذه، بصورة عامة، تستجيب للتوصية رقم ١. ومع أن الإدارة لم تعلق على التوصية رقم ٢، فإننا لا نزال نعتقد أن التوصية ٢ لا زالت صالحة. سوف نعمل مع ممثلي وكالة إدارة العقود الدفاعية لأجل التوصل إلى حل يرضي الطرفين. ردودنا على ملاحظات الإدارة المعيّنة واردة أدناه.

بيان الإدارة. "عدم الموافقة قائم على كون العينات التي تمّ جردها من بنود ممتلكات سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) لا تمثل مجموع البنود، ولذا لا يمكن قبول أية استنتاجات، أو توصيات أو نتائج. خلال التدقيق، تم جرد ١٦٤ بنداً من الممتلكات تم انتقاؤها عشوائياً كان من بينها ٥٢ (٣٢ بالمئة) بنداً من البنود مفقودة أو غير محتسبة حسب المفتش العام في سلطة الائتلاف المؤقتة. غير أن مراجعة للنتائج من جانب وكالة إدارة العقود الدفاعية عيّنت وجود مشاكل بصدد هذه العيّنات. فمن أصل العشرين (٢٠) بنداً الأكثر كلفة التي تقرر أنها مفقودة، كانت هناك ثلاث (٣) بنود ما كان يجب أن تكون في العينات، وثلاثة (٣) بنود لم يكن بالإمكان تعقبها في دفتر الممتلكات الرئيسي الذي كان من المفترض أن تكون العينات قد

أخذت منه. علاوة على ذلك، تم تحديد أماكن وجود البنود الأربعة عشر (١٤) المتبقية حسياً من جانب وكالة إدارة العقود الدفاعية."

استجابة التدقيق. نحن لا نوافق على استنتاجات وملاحظات الإدارة. فالممتلكات لم يتم العثور عليها خلال التدقيق على الرغم من عدة محاولات من جانب المدققين لتحديد أماكن وجودها، بالتعاون مع موظفي كل من شركة كيلوغ براون أند روت ووكالة إدارة العقود الدفاعية.

تم إجراء التدقيق مع سجل دفتر الممتلكات الذي قدمته شركة كيلوغ براون أند روت. شاركت وكالة إدارة العقود الدفاعية بتزويدنا بالمعطيات. إدعاء الإدارة بأن التدقيق تم على أساس معطيات غير دقيقة هو، في الواقع، تأكيد جديد على أن سجلات الممتلكات لم تكن كافية لإدارة الممتلكات بفعالية. علاوة على ذلك، إذا كان المدققون قد زوّدوا بدفتر الممتلكات غير الصحيح وقيموه، فأن وكالة إدارة العقود الدفاعية لم تشرح كيف استطاع المدققون العثور على ١١٤ بنداً (٦٨ بالمئة) من البنود.

تؤكد وكالة إدارة العقود الدفاعية أن ثلاث بنود ما كان يجب أن تكون في العيّنات لأنها لم تكن قابلة للاحتساب في عقد LOGCAP. غير أن وكالة إدارة العقود الدفاعية لم تشرح لماذا كانت هناك ممتلكات غير قابلة لاحتسابها بحوزة المقاول ولكنها مسجلة في دفتر الممتلكات لديه. هذا الوضع هو مثال إضافي على الأخطاء الواردة في سجل الممتلكات القابلة للمحاسبة. يضاف إلى ذلك أن وكالة إدارة العقود الدفاعية لم تعترف أنه في مناسبات عدة حاول المدققون تحديد أماكن الممتلكات بمساعدة ممثلي وكالة إدارة العقود الدفاعية أو شركة كيلوغ براون أند روت أو الاثنين معاً. كانت لدى هؤلاء الممثلين ما يكفي من الفرص، خلال سير التدقيق، للإشارة إلى أية مشاكل بالنسبة للمعطيات، لكنهم لم يفعلوا.

تزعم وكالة إدارة العقود الدفاعية أيضاً أن ثلاث بنود انتقاها المدققون للمراجعة، من دفتر الممتلكات الذي زودتنا به شركة كيلوغ براون أند روت، بغرض التدقيق لم يكن بالإمكان تعقّبها في دفتر الممتلكات الحالي. لقد أعطينا وكالة إدارة العقود الدفاعية نسخاً عن سجل دفتر الممتلكات الذي أعطي لنا لأجل التدقيق تتعلق بالبنود موضع البحث. أننا قلقون بخصوص هذه المعلومات الجديدة. يدّل ادعاء الإدارة، بالتحديد، على احتمال أن تكون سجلات الممتلكات قد نقلت من دفتر الممتلكات دون معرفتها أو موافقتها، وبسبب الغياب المتواصل للرقابة. أننا نعتقد أن النظام الذي يسمح بأن تُحذف منه بنود، وبأن لا تكون وكالة إدارة العقود الدفاعية

على علم بالتغيرات، يحتاج إلى فحص وتحليل دقيقين من خلال التحليل المقترح لنظام الرقابة على الممتلكات لدى وكالة إدارة العقود الدفاعية.

أخيراً، أشارت وكالة إدارة العقود الدفاعية في استجابتها إلى أنها اتخذت الإجراءات التصحيحية عند تحديدها لأماكن وجود ١٤ بنداً من البنود المشار إليها أنها مفقودة في التدقيق. هذا العمل يدل في نظرنا على قبول استنتاجات وتوصيات ونتائج التقرير. ومع أننا لم نتحقق من وجود البنود الـــ ١٤ التي عثر عليها، فأننا نشيد بوكالة إدارة العقود الدفاعية لاتخاذها الإجراءات لتحديد أماكن وجود البنود المفقودة.

بيان الإدارة. "ينص التدقيق على أن ٨٥ بنداً تم انتقاؤها عشوائياً وأن ١٣ بنداً منها لم تكن مسجلة في دفتر الممتلكات. لم تكن هناك وثائق اسنادية، لذلك لا يمكننا التعليق على هذه الدقة. كيف يمكن تقدير وجود ١,٤٠٠ بند دون أن يكون بالإمكان تحديد السجلات المحاسبية؟ لا يُظهر الملحق ج [الآن المحلق ب] أي تصوّر إحصائي لهذا التقدير."

استجابة التدقيق. ناقشنا بداية مسودة تقريرنا مع الإدارة في ١١ تموز/يوليو ٢٠٠٤. لم نكن على علم أن الإدارة طالبت بمعطيات إضافية للتعليق بالكامل على تقريرنا لغاية اجتماعنا الثاني في ١٧ تموز/يوليو ٢٠٠٤. غير أننا زوّدنا الإدارة بالمعطيات المذكورة وأدخلنا التحليل الإحصائي الإضافي في الملحق ب.

بيان الإدارة. "نص التدقيق على أن ١٢ بنداً من أصل ٥٢ بنداً مفقود لم تكن على إيصالات استلام يدوية مناسبة، وهكذا تم تقدير أن ٢٢ (٣٦ بالمئة) من جميع بنود شركة كيلوغ براون أند روت لم يكن لها إيصالات استلام مناسبة. فكما هو معلن أعلاه، أننا لا نعتقد أن عيّنتكم صالحة وهي بالتالي لا تمثل مجموع البنود."

استجابة التدقيق. لقد قيّمنا المعطيات التي زودتنا بها شركة كيلوغ براون أند روت ووكالة إدارة العقود الدفاعية، وعملنا عن كثب مع المنظمتين في محاولة لتحديد مواقع الممتلكات المفقودة. تدقيقنا وتقييماتنا دقيقة وتمثل وضع سجلات الممتلكات في وقت التدقيق. علاوة على ذلك، لم تقدم وكالة إدارة العقود الدفاعية أية أدلة تدعم زعمها بأن العينة غير صالحة. ومع هذا، فإن إجراءات الإدارة التي تلت تقريرنا جديرة بالثناء لكنها لا تُغيّر الأحوال التي وجدناها خلال إعداد التقرير.

بيان الإدارة. "اتخذت وكالة إدارة العقود الدفاعية مقاربة متفاعلة لأجل حل قضايا مسؤولية المحاسبة للممتلكات العائدة لأمر المهمة 0044 المتعلق بعقد برنامج زيادة الدعم اللوجيستي المدني الثالث (LOGCAP III). تشمل هذه المبادرات مطالبة شركة كيلوغ براون أند روت بإعداد الجردة السنوية المطلوبة ١٠٠ بالمئة للممتلكات، التي يجب أن تكون جاهزة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، مع برمجة تحليل لنظام مراقبة الممتلكات (PCSA) ابتداء من ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤، ومشاركة كاملة في الفريق الثانوي لوزارة الدفاع/وزارة الخارجية حول مسؤولية محاسبة الممتلكات."

استجابة التدقيق. الإجراءات التي ذكرتها وكالة إدارة العقود الدفاعية في استجابتها تشير إلى قبول استنتاجات وتوصيات ونتائج التقرير. أننا نشيد بوكالة إدارة العقود الدفاعية لاتخاذها الإجراءات السريعة لمعالجة نواحي العجز المُعيّنة في تدقيقنا.

الملحق أ – النطاق والمنهجية

قمنا بأعداد التدقيق المالي ابتداءً من نيسان/إبريل إلى أيار/مايو ٢٠٠٤ وفقاً لمعايير التدقيق الحكومية المقبولة عموماً.

لقد حصلنا على نسخة من دفتر الممتلكات لدى شركة شركة كيلوغ براون أند روت في ١٧ نيسان/إبريل ٢٠٠٤. كان الدفتر يحتوي على ٢٠،٥٣١ بنداً تمتلكها سلطة الائتلاف المؤقتة ومتواجدة في بغداد، بالعراق. كانت قيمة هذه البنود تقدر بـــ ٦١،٦٩٥،١٤٠ مليون دولار. لقد انتقينا عشوائيا، بدون استبدال، عينات ١٦٤ بنداً من ممتلكات سلطة الائتلاف المؤقتة من قاعدة بيانات دفتر الممتلكات وانتقينا ٨٥ بنداً عيّنياً عكسياً[٦] من ٣ لغاية ٢٧ نيسان/إبريل ٢٠٠٤. أنظر الملحق ب بالنسبة للخطة الإحصائية والنتائج المقدرة.

لقد أجرينا أيضاً مقابلات مع مدراء شركة كيلوغ براون أند روت ومع مسؤولي حراسة المعدات في سلطة الائتلاف المؤقتة لتحديد ما إذا كانت جميع أصول السلطة موجودة على سجلات محاسبية. ثم راجعنا سجلات شركة كيلوغ براون أند روت لتحديد ما إذا كانت الجردة السنوية قد استكملت وإذا كان أحد ما قد وقّع على إيصالات الاستلام باليد لتأكيد قبوله القيام بمهمة الحراسة. أخيراً، راجعنا الإجراءات المحاسبية لتسجيل وجرد ومطابقة الأصول والمعاملات لاختبار المراقبة الداخلية.

[٦] انتقينا للمراجعة ٨٠ بنداً حسب أسلوب صالح إحصائياً وانتقينا ٥ بنود (صالحة للحكم على أساسها فقط على ٨٠ بنداً انتقيت عشوائياً.

استخدام المعطيات المعالجة على الكمبيوتر. اعتمدنا على المعطيات المعالجة على الكمبيوتر الموجودة في ملف قاعدة بيانات ممتلكات شركة كيلوغ براون أند روت. قارنّا المعطيات الناتجة (معطيات الخرج) مع الجردات الحسية لمصادقة دقة المعطيات، وراجعنا منتجات الخرج في ما يخص استكمالها، والأخطاء الواضحة، ومدى عقلانيتها. وعلى الرغم من أن دفتر ممتلكات شركة كيلوغ براون أند روت لم يكن كاملاً، فإننا نعتقد أن الاستنتاجات والتوصيات الواردة في هذا التقرير صحيحة إذا ما تم أخذ الأدلة الأخرى المتوفرة بعين الاعتبار.

الملحق ب – التحليل الكمي

يناقش هذا الملحق خطتين كميتين. تهدف الخطة الأولى إلى تحديد دقة سجلات الجردة، وتحدد الخطة الثانية دقة البنود الواردة في الجردة على الأرض مقابل بنود الجردة الواردة في سجلات الممتلكات.

الخطة الكمية

الهدف: هدف التدقيق تحديد دقة سجلات الجردة. تم استخدام أخذ العينات الإحصائية لتعيين البنود لأجل مراجعة وتقدير الفروقات بين السجلات التي تم تدقيقها وسجلات الجردة.

الأصول: توفّر لنا برنامج كمبيوتر Excel file CPA.xls، تضمّن مجموع بنود الجردة البالغة ٢٠،٥٣١ بنداً والتي تمثل مبلغ ٦١،١٤٠،٦٩٥ دولار من الجردة.

القياسات: قياسات خطة أخذ العينات لهذا المشروع هي الفروقات في سجلات الجردة والبنود المدققة التي لا يمكن الاستناد إليها.

الباراميترات: وافقنا على استخدام مستوى ثقة بمعدل ٩٠ بالمئة لكل تقدير.

خطة العينات

تمّ اعتماد تصميم لأخذ العينات مؤلف من طبقات (طبقي) ذات مرحلة واحدة. تم تنضيد البنود طبقياً حسب أسعار الجردة كالآتي:

	مجموع البنود		العيّنة	
الطبقة	$	العدد	$	العدد
>$500k	٢،٩٣٩،٤٥٠	٤	٢،٩٣٩،٤٥٠	٤
>$100k <=$500k	٩،٦٩١،٤٤٧	٤٢	٦،٨٠٠،٦٦٩	٣٠
>$25<=$100k	١٨،٧١٤،٣٠٨	٥١٣	٩٨٤،٥٩٩	٣٠
>$450<=$25k	٢٧،٨٣١،٧٤٨	٨،٩٩٩	١٩٣،٤٠٥	٥٠
>$0<=$450k	١،٩٦٣،٧٤٣	١٠،٩٧٣	٨،٢٦٧	٥٠
المجموع	٦١،١٤٠،٦٩٥	٢٠،٥٣١	١٠،٩٢٦،٣٨٩	١٦٤

تـــم انـــتقاء العينات عشوائياً عن طريق استخدام عينة عشوائية بسيطة دون منهجية استبدالية. استخدمت وظيفة برنامج كمبيوتر Excel 2000 RAND() لتأمين العشوائية في البنود. تمّ انتقاء ١٦٤ بنداً عشوائياً للعيّنة.

التحليل الإحصائي والتفسير

اســـتناداً إلـــى نتائج التدقيق، احتسبنا التقديرات الإحصائية التالية للـــ ٢٠،٥٣١ بنداً في الجردة من مجموع البنود كما يلي:

٩٠ بالمئة فاصل الثقة بينية			
	الحد الأدنى	نقطة التقدير	الحد الأعلى
الأخطاء	٥،٥٣١	٦،٩٧٥	٨،٤١٩
مُعدّل الخطأ	%٢٦,٩	%٣٤	%٤١

أنـــنا على ثقة بنسبة ٩٠ بالمئة بأن إجمالي كمية الأخطاء تتراوح بين ٥،٥٣١ و ٨،٤١٩ وأن معدل الخطاء يتراوح بين ٢٦,٩% و ٤١%.

قدرنـــا إحصائياً قيمة مجموع الأخطاء من مجموع البنود البالغة قيمتها ٦١،١٤٠،٦٩٥ دولار كما يلي:

٩٠ بالمئة فاصل الثقة بينية			
	الحد الأدنى	نقطة التقدير	الحد الأعلى
الأخطاء	١١،٠٦٢،٥٤٣دولار	١٨،٦٢٨،٠٤٧دولار	٢٦،١٩٣،٥٥٢دولار

انـــنا علـــى ثقـــة بنسبة ٩٠ بالمئة بأن إجمالي الأخطاء بالدولار تتراوح بين ١١،٠٦٢،٥٤٣و ٢٦،١٩٣،٥٥٢ دولار.

عـــلاوة علـــى ذلـــك، قدّرنـــا إحصائياً مجموع عدد الأخطاء في الإيصالات اليدوية العائدة لـــ ٢٠،٥٣١ بنداً في الجردة من مجموع البنود كما يلي:

٩٠ بالمئة فاصل الثقة بينية			
	الحد الأدنى	نقطة التقدير	الحد الأعلى
الأخطاء	٤،٥٣٧	٥،٩٢٠	٧،٣٠٢
مُعدّل الخطأ	%٢٢,١	%٢٨,٨	%٣٥,٦

اننا على ثقة بنسبة ٩٠ بالمئة بأن إجمالي كمية الأخطاء في إيصالات الاستلام يتراوح بين ٤،٥٣٧ و٧،٣٠٢، وأن معدل الخطاء يتراوح بين ٢٢,١% و ٣٥,٦%.

التوثيق، والتقديمات، والدفاع عن النتائج

لقد قدّمنا وثائق الاحتساب لأوراق العمل، وسوف نساعد في إعداد معلومات الملحق التقني لهذا التقرير. وإذا اقتضت الحاجة، سوف نجيب عن الأسئلة أو على التحديات المتعلقة بالخطة الكمية، وبالتحليل، أو بالنتائج.

الخطة الكمية

الهدف: هدف التدقيق تحديد دقة بنود الجردة الموجودة على الأرض مقابل بنود الجردة في سجلات الممتلكات. يُستخدم أسلوب أخذ العينات الإحصائية لتعيين البنود اللازمة لأجل مراجعة وتقدير الفروقات بين السجلات المدققة وسجلات الجردة.

إجمالي البنود: تمّ تزويدنا ببرنامج كمبيوتر Excel file CPA. xls، تضمّن إجمالي بنود الجردة البالغة ٢٠،٥٣١ بنداً.

القياسات: قياسات خطة أخذ العينات لهذا المشروع هي الفروقات بين بنود الجردة التي تم تدقيقها وبين بنود الجردة في سجلات الممتلكات التي لا يمكن الاستناد إليها.

البارامترات: وافقنا على استخدام مستوى ثقة بحدود ٩٠ بالمئة لكل تقدير.

خطة العيّنات

تم استخدام تصميم عشوائي بسيط لأخذ العينات. تكونت مجموعة البنود من ٢٠،٥٣١ بنداً في الجردة، وتكوّن حجم العيّنة من ٨٠ بنداً انتقيت عشوائياً من الجردة.

وقد انتقينا عشوائياً، ودون استبدال، بنود من الجردة مستخدمين قائمة من أعداد صحيحة (أو كاملة) من بين ١ و ٣٦٠ تمثل درجات على بوصلة يدوية، وكذلك أعداد صحيحة مصاحبة له من بين ١ و ١٠٠ تُمثل مسافة خطية انطلاقاً من نقطة مركزية. تم توليد الأرقام العشوائية عن طريق استخدام برنامج SAS Version 8.

انتقينا عشوائياً بنود من كل موقع تدقيق استخدم في الدفتر بالمقارنة مع عيّنة على الأرض. في كل موقع، كان يتم تحديد أقرب مكان مكن من النقطة المركزية لمعظم الجردات. كان يحدّد اتجاه الشمال عن طريق استخدام بوصلة يدوية. بعد تحديد اتجاه الشمال، كان يتم اختيار الرقم العشوائي التالي الذي يمثل اتجاه الدرجة التي يتم عندها اختيار العيّنة. كان الرقم العشوائي في العامود الثاني يمثل المسافة الدنيا للسير قبيل انتقاء بند ما كعيّنة. في حال لم يتم مصادفة بند جردة عند تلك المسافة، كان يتم انتقاء أول بند جردة يتم لقاؤه بعد قيمة المسافة مباشرة لأخذ العينات منه. وفي حال لم يكن البند ضمن نطاق التدقيق لسبب ما، مثل كون جردة الزبون تحتل المساحة الأرضية، ولكن مع وجود بند على مقربة من المكان، كان يتم انتقاء ذلك البند القريب.

وفي حال لم يوفّر اتجاه البوصلة اليدوية والمسافة الخطية أية بنود، كنا نعود إلى النقطة المركزية ونستخدم العدد العشوائي التالي في السلسلة. جميع الانتقاءات العشوائية كانت تبدأ عند النقطة المركزية، وفي الحالات التي كانت فيها مسافة البنود الأبعد تتعدى ماية قدم، قدّرنا المسافة، وقسمناها على ١٠٠، واستخدمنا ذلك العامل لتحديد مسافة العدد العشوائي لهذا الموقع.

التحليل الإحصائي والتفسير

اســـتناداً إلى نتائج التدقيق، احتسبنا التوقعات الإحصائية التالية بالنسبة لـــ ٢٠،٥٣١ بنداً جردة من مجموع البنود.

	٩٠ بالمئة فاصل الثقة بينية
	الحد الأدنى
الأخطاء	١،٤٢٥
معدل الأخطاء	%٦,٩

انـــنا علـــى ثقة بنسبة ٩٠ بالمئة بأن إجمالي كمية الأخطاء هو ١،٤٢٥ على الأقل وأن معدل الخطاء هو ٦,٩% على الأقل.

التوثيق، والتقديمات، والدفاع عن النتائج

لقـــد قدّمنا وثائق الاحتسابات لأوراق العمل، وسوف نساعد في إعداد المعلومات للملحق التقني لهـــذا الـــتقرير. وإذا دعت الحاجة، سوف نجيب عن الأسئلة أو على التحديات المتعلقة بالخطة الكمية، أو التحليل، أو النتائج.

الملحـــق ج – بنود الممتلكات المفقودة من الموقع المركزي في بغداد، بالعراق

رقم	التسمية	سعر الكلفة	ممتلكات حكومية	تاريخ الجردة	إيصال استلام باليد
١	مولد كهرباء ١٧٥ ك ف أ	٧٣٤،٨٦٣	ل٠٥٥٠٨٧	٢٠٠٤/٢٩/٢	نعم
٢	شاحنة خدمة ٤ × ٤ مُصفحة	٢٥٥،٠٠٠	ل٠٨٤٣٢٩	٢٠٠٤/٢١/٣	نعم
٣	شاحنة خدمة ٤ × ٤ مُصفحة	٢٥٥،٠٠٠	ل٠٨٤٣٣٢	٢٠٠٤/٢١/٣	نعم
٤	شاحنة خدمة	١٥٠،٠٠٠	ل٠٥٠٤٧٥	٢٠٠٤/٢١/٣	نعم
٥	مولد كهرباء ٦٤٨ ك ف أ	١٤٤،٠٠٠	ل٠٥٢٨٧٠	٢٠٠٤/٢٩/٢	نعم
٦	شاحنة ٨ أطنان	٤٥،٠٠٠	ل١٨٠٠٥٣	٢٠٠٣/٨/١٢	نعم
٧	شاحنة خدمة	٣٦،٥٨٠	ل٠٤٩٧٩٥	٢٠٠٤/٢١/٣	نعم
٨	شاحنة خدمة	٣٦،٥٨٠	ل٠٤٩٦٣٢	٢٠٠٤/٢١/٣	نعم
٩	شاحنة خدمة	٣٥،٠٠٠	ل٠٤٥٤٨٣	٢٠٠٣/٣/١٠[٧](*)	كلا
١٠	شاحنة خدمة	٣٥،٠٠٠	ل٠٣٦٣٤٦	٢٠٠٣/٢٤/١٠(*)	كلا
١١	شاحنة بيك آب	٣٥،٠٠٠	ل١٢٧٠١٩	٢٠٠٣/١٨/١١	كلا
١٢	شاحنة خدمة ٤ × ٤	٣٤،٦٢٩	ل٠٥٥٣٠٥	٢٠٠٤/٢١/٣	نعم
١٣	شاحنة خدمة ٤ × ٤	٣٢،٥٠٠	ل١٣٧٨٤٢	٢٠٠٤/٢١/٣	نعم
١٤	شاحنة خدمة ٤ × ٤	٣١،٩٠٠	ل١٣٧٨١٨	٢٠٠٤/٢١/٣	نعم
١٥	شاحنة خدمة ٤ × ٤	٣٠،٤٧٠	ل٠٥٩٥٩٨	٢٠٠٣/٢٧/٥(*)	نعم
١٦	شاحنة خدمة	٢٩،٠١٠	ل٠٥٩٥٨٦	٢٠٠٤/٢١/٣	نعم
١٧	شاحنة خدمة	٢٧،٠٤٧	ل٠٥٥٠٣١	٢٠٠٤/٢١/٣	نعم
١٨	شاحنة سعة ٢,٥ طن	٢٥،٩٠٠	ل١٣٧٨٩٨	٢٠٠٤/٢١/٣	نعم
١٩	شاحنة خدمة ٤ × ٤ (SUV)	٢٥،٥٠٠	ل٠٢٥٠٠٤	٢٠٠٣/١٤/١٠(*)	نعم
٢٠	شاحنة خدمة ٤ × ٤	٢٢،١١٠	ل٠٥٥٤٣٤	٢٠٠٤/٢١/٣	نعم
٢١	وحدة مبيت وطعام ٨ × ٢٠ قدم	١٠،٠٠٠	ل١٧٠٩٧٤	٢٠٠٤/٤/١	كلا

(*)٢٧ (٥٢ بالمئة) من أصل ٥٢ بنداً مفقوداً عند تاريخ جردها ١٠٠ بالمئة يعود لأكثر من أربعة اشهر

رقم	التسمية	سعر الكلفة	ممتلكات حكومية	تاريخ الجردة	إيصال استلام باليد
٢٢	كمبيوتر محمول	٢،٠٤٩	ل٠٥٨٣٠١	٢٠٠٣/٥/٨(*)	نعم
٢٣	كمبيوتر محمول	٢،٠٤٩	ل٠٥٨١٧٤	٢٠٠٣/١٣/١٠(*)	نعم
٢٤	راديو محمول	١،٦٠٠	ل٠١٢٨٠٥	٢٠٠٣/١٣/١٠(*)	نعم
٢٥	كمبيوتر محمول	١،٥٥٣	ل٠١٣٨٤٤	٢٠٠٣/٣/٨(*)	كلا
٢٦	كمبيوتر محمول	١،٢٩٨	ل٠٧٢٠٠٠	٢٠٠٣/١/٨(*)	نعم
٢٧	كمبيوتر محمول	١،٢٩٨	ل٠٧١٥٩٤	٢٠٠٣/٢/٨(*)	كلا
٢٨	كمبيوتر محمول	١،٢٩٨	ل٠٧٢٤٣٠	٢٠٠٣/٥/٨(*)	نعم
٢٩	مضخة لمياه الصرف ٣ إنش	١،٢٠٠	ل٠١٢٧٦٠	٢٠٠٣/٨/٧(*)	كلا
٣٠	خوذة ضد القذائف	٥٩٤	ل٠٥٣١٩٥	٢٠٠٤/٣٠/٣	نعم
٣١	لاقط أقمار صناعية	٥٠٠	ل٠٥٧٧٠٩	(**)	نعم
٣٢	راديو هاي فاي	٥٠٠	ل٠٩٢٢٦٤	٢٠٠٣/١/١٢	كلا
٣٣	سترة ضد القذائف بتصفيح فولاذي قياس كبير جداً	٣٦٩	ل١١٣٠٥٤	٢٠٠٤/١٧/٢	نعم
٣٤	سترة ضد القذائف بتصفيح فولاذي قياس كبير	٣٦٩	ل١١٣٣٢٧	٢٠٠٤/١٤/٣	نعم
٣٥	شاحنة يدوية قلابة	٣٣٤	ل١٩٨٨١٦	٢٠٠٤/١١/٢	نعم
٣٦	نظام عالمي لتحديد المواقع	٢٩٤	ل٠٥٠٠٠٩	٢٠٠٣/١٢/٤(*)	نعم
٣٧	طاولة مكتب	١٥٠	د١٩٤٢٥	٢٠٠٣/٢٥/٧(*)	كلا
٣٨	طاولة مكتب بدرجين	١٥٠	د٢٧١٠٢	٢٠٠٣/٥/٩(*)	كلا
٣٩	قاعدة طاولة مكتب	١٥٠	د١٩٢٥٢	٢٠٠٤/٢٠/٢	نعم
٤٠	مبرد نجارة بأربعة أدراج	١٢٠	د٣٠٤٤٢	٢٠٠٣/٩/١٢	نعم
٤١	طاولة قابلة للطي ٦ أقدام	١١٥	د٢٦٥٦٩	٢٠٠٣/٤/٨(*)	نعم
٤٢	طاولة مكتب بثلاثة أدراج	١١٠	د٢٧٣٠٦	٢٠٠٣/٤/٩(*)	نعم
٤٣	خزانة ملفات بأربعة أدراج	٩٨	د٢٧٦٣٤	٢٠٠٣/١٤/٩(*)	كلا

(**) بند مفقود بدون تاريخ لتعيين متى جرى جردها لآخر مرة.

رقم	التسمية	سعر الكلفة	ممتلكات حكومية	تاريخ الجردة	إيصال استلام
٤٤	كرسي مكتب دوار مع ظهر مرتفع	٧٥	د٢٧٢٠٢	٢٠٠٣/١٩/٨(*)	نعم
٤٥	كرسي مكتب دوار مع ظهر مرتفع	٧٥	د١٩٣٨٩	٢٠٠٣/٢٦/٨(*)	كلا
٤٦	كرسي مكتب مع ظهر مرتفع	٧٥	د٢٧٧٨٨	٢٠٠٣/١٧/٩(*)	نعم
٤٧	كرسي مكتب مع ظهر مرتفع	٧٥	د٢٧٨٥٢	٢٠٠٣/١٧/٩(*)	نعم
٤٨	جهاز تشغيل الأقراص المرنة للكمبيوتر	٣٥	ل٠٧٢٥١٣	٢٠٠٣/٢/٦(*)	نعم
٤٩	جهاز تشغيل الأقراص المرنة للكمبيوتر	٣٥	ل٠٧٣٢٠٨	٢٠٠٣/٢/٧(*)	نعم
٥٠	جهاز تشغيل الأقراص المرنة للكمبيوتر	٣٥	ل٠٧٢٨٦٣	٢٠٠٣/٥/٨(*)	نعم
٥١	جهاز تشغيل الأقراص المرنة للكمبيوتر	٣٥	ل٠٧٢٨٨٧	٢٠٠٣/٥/٨(*)	نعم
٥٢	جهاز تشغيل الأقراص المرنة للكمبيوتر	٣٥	ل٠٧٢٨٨٤	٢٠٠٣/٥/٨(*)	نعم

الملحق د – ملاحظات الإدارة

وكالة إدارة العقود الدفاعية

وكالة إدارة العقود الدفاعية بالعراق

سلطة الائتلاف المؤقتة (DCMA)

APO AE 09316

وكالة إدارة العقود الدفاعية بالعراق **١٩ تموز/يوليو، ٢٠٠٤**

مذكرة إلى المفتش العام لدى سلطة الائتلاف المؤقتة

الموضوع: ملاحظات الإدارة حول مسودة تقرير التدقيق حول المحاسبة والرقابة العائد لأمر المهمة 44، أصول التجهيزات العسكرية لسلطة الائتلاف المؤقتة في بغداد.

١- وكالة إدارة العقود الدفاعية بالعراق، لم توافق على مسودة تقرير التدقيق رقم 04-005

٢- عدم الموافقة قائم على كون العينة التي تمّ جردها من البنود التي تملكها سلطة الائتلاف المؤقتة لا تمثّل مجموع البنود، ولذا لا يمكن قبول أية استنتاجات، أو توصيات أو نتائج. خلال التدقيق، تمّ انتقاء عشوائي لـِ ١٦٤ سجل للممتلكات بينها ٥٢ بنداً (٣٢ بالمئة) ذكر المفتش العام لدى سلطة الائتلاف المؤقتة أنها كانت مفقودة أو غير محتسبة (أو محددة). غير أن مراجعة وكالة إدارة العقود الدفاعية للنتائج عيّنت المشاكل المتعلقة بالعيّنات. فمن أصل العشرين (٢٠) بنداً الأكثر كلفة التي قيل أنها مفقودة، كانت هناك ثلاثة (٣) بنود ما كان يجب أن تكون في العيّنة، وثلاثة (٣) بنود لم يكن بالإمكان تعقب وجودها في دفتر الممتلكات الأساسي حيث كان من المفترض أن العيّنة قد أخذت منه. علاوة على ذلك، تم التعرف على أماكن البنود الأربعة عشر (١٤) المُتبقية من جانب وكالة إدارة العقود الدفاعية.

٣- المسائل المحددة التي هناك خلاف حولها مع مسودة تقرير التدقيق واردة أدناه:

(أ) **دقة سجلات الممتلكات:** ينص التقرير على أنه من أصل ١٦٤ بنداً اختيرت عشوائياً لأجل الجردة، كان هناك ٥٢ بنداً (٣٢ بالمئة) مفقوداً. لم تشارك وكالة إدارة العقود الدفاعية ولا شركة كيلوغ براون أند روت في إجراء كامل الجردة، ولم تطلع وكالة إدارة العقود الدفاعية إلا مؤخراً على النتائج النهائية. غير أن الوكالة تمكنت، خلال ثلاثة أيام فقط، من تحديد أماكن أو احتساب البنود العشرين الأكثر كلفة التي تشكل ٩٨ بالمئة من القيمة الإجمالية.

(١) **مولدا كهرباء بقيمة تفوق ٨٠٠،٠٠٠ دولار** – المولد بقوة ١٧٥٠ ك ف أ (ملك الحكومة (GP) # L055087) موجود في مستودع شركة كيلوغ براون أند روت، وتم لمسه مادياً. المُولّد بقوة ٦٤٨ ك ف أ (GP)# L052870) موجود في الكويت بغرض الإصلاح (الوثائق متوفرة).

(٢) **ثمانية عشر مركبة بقيمة ١,١ مليون دولار –**

- مركبتان (٢) (GP# L084332, GP# L084329) هما ملك وزارة الخارجية وليستا ملك عقد برنامج زيادة الدعم اللوجيستي المدني (LOGCAP). تقوم شركة كيلوغ براون أند روت بصيانة هاتين المركبتين وليست مسؤولة عن المحاسبة حول ملكيتهما.

الموضوع: ملاحظات الإدارة حول مسودة تقرير التدقيق المتعلق بمسؤولية المحاسبة والرقابة لأمر المهمة 44 لأصول التجهيزات العسكرية لسلطة الائتلاف المؤقتة في بغداد.

- مركبة واحدة (١) (GP# L137842) هي ملك CID وليست ملك عقد برنامج زيادة الدعم اللوجيستي المدني (LOGCAP). تقوم شركة كيلوغ براون أند روت فقط بصيانة هذه المركبات وهي ليست مسؤولة عن المحاسبة بخصوص هذه الممتلكات.

- مركبة واحدة (١) (GP#L127019) لا تحمل الرقم الصحيح لممتلكات الحكومة. الرقم الصحيح الذي يسمح بالتعرف على المركبة هو (GP# L137017) وقد أرسل بالطريقة المناسبة.

- مركبتان (٢) (GP# L180053) و(GP# L025004) ليستا في قاعدة بيانات شركة كيلوغ براون أند روت الرئيسية، حيث كان من المفترض أن يجري أخذ العيّنة منها. لا يمكننا التحقق من أين جاءت أرقام الممتلكات الحكومية هذه.

- أربع (٤) مركبات (GP# L045483, GP# L055305, GP# L137818 و GP# L0595861) موجودة في موقف السيارات الموقت (TMP lot) التابع لشركة كيلوغ براون أند روت وتم لمسها مادياً.

- مركبة واحدة (١) (GP# L050475) موجودة ضمن خطوط الموقف المشترك للسيارات التابع لشركة كيلوغ براون اند روت.

- ست (٦) مركبات (GP# L049795, GP# L059598, GP# L049632, GP# L036346 و GP# L137898) هي في طور المصادقة على الإرسال.

- مركبة واحدة (١) (GP# L055434) هي في طور الإرسال المتأخر.

نظراً إلى عدد الفوارق في العينة (أرقام GP الخاطئة، المركبات التي تم تعيينها وليست من الممتلكات التي يديرها عقد برنامج زيادة الدعم اللوجيستي المدني (LOGCAP)، وكذلك كوننا حددّنا بسهولة في الواقع مواقع البنود العشرين (٢٠) في رأس القائمة والتي قيل أنها مفقودة، نعتقد أن عينتكم غير صالحة ولذا فهي لا تمثل مجموع البنود.

ب. **كمالية سجل الممتلكات**. ينص تقرير التدقيق على أن ٨٥ بنداً تم انتقاؤها بصورة عشوائية وأن ١٣ (١٥ بالمئة) بنداً لم تكن مسجلة في دفتر الممتلكات. لم تتوفر لهذا القول وثائق اسنادية، لذلك لا نستطيع التعليق على دقتها. كيف تمّ التوقع أن ١٤٠٠ بنداً كانت موجودة ولم تكن محددة في السجلات القابلة للمحاسبة؟ الملحق ج لا يُظهر أية توقعات إحصائية لهذا التقدير.

ج. **إيصالات الاستلام اليدوية**. يعلن التدقيق أن ١٢ من أصل ٥٢ بنداً مفقوداً لم تكن مبينة على إيصالات استلام يدوية صحيحة، وهكذا فإن ٢٢ –٣٦ بالمئة من جميع بنود شركة كيلوغ براون أند روت قُدرت على أنه لم يصدر لها إيصالات استلام يدوية. كما أعلنا أعلاه، نحن لا نعتقد أن عينتكم صالحة، وهي بالتالي لا تمثل مجموع البنود.

وكالة إدارة العقود الدفاعية بالعراق **١٩ تموز/يوليو، ٢٠٠٤**

الموضوع: ملاحظات الإدارة حول مسودة تقرير التدقيق المتعلق بمسؤولية المحاسبة والرقابة لأمر المهمة 44 لأصول التجهيزات العسكرية العائدة لسلطة الائتلاف المؤقتة في بغداد.

د. **<u>إشراف وكالة إدارة العقود الدفاعية</u>.** اتخذت وكالة إدارة العقود الدفاعية (DCMA) مقاربة متفاعلة لحل مسائل مسؤولية المحاسبة حول الممتلكات المرتبطة بأمر المهمة 44 التابع لعقد برنامج زيادة الدعم اللوجيستي المدني الثالث (LOGCAP III). تشمل هذه المبادرات مطالبة شركة كيلوغ براون أند روت القيام بجردة ١٠٠ بالمئة يجب أن تنتهي في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وإجراء برمجة تحليلية لنظام الرقابة على الممتلكات (PCSA) بدءاً من ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤، ومشاركة كاملة في الفريق الانتقالي من الباطن حول المحاسبة حول الملكية التابع لوزارة الدفاع/وزارة الخارجية.

٢- في حال كانت لديكم أسئلة، الرجاء الاتصال بالموقع أدناه على الهاتف رقم: (703) 343-8183.

آينسوورث ب. ميلّر
عقيد، الجيش الأميركي
قائد وكالة إدارة العقود الدفاعية، العراق

الملحق هـ - المختصرات

CPA	سلطة الائتلاف المؤقتة
DCMA	وكالة إدارة العقود الدفاعية
KBR	شركة كيلوغ براون أند روت
LOGCAP	برنامج زيادة الدعم اللوجيستي المدني

الملحق و – توزيع التقرير

مكتب وزير الدفاع

نائب وزير الدفاع (مراقب) / المدير المالي

مدير برنامج التحليل والتقييم

نائب المسؤول المالي الرئيسي

نائب مراقب الحسابات (البرنامج/الميزانية)

المفتش العام، لوزارة الدفاع

مدير قسم المشتريات والامتلاكات

مكتب وزير الخارجية

السفير الأميركي لدى العراق

مفتش عام وزارة الخارجية

مدير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق

وزارة الجيش

مساعد وزير الجيش، المشتريات واللوجيستيات والتكنولوجيا

المدقق العام، وزارة الجيش

الهيئات الدفاعية الأخرى

إداري سلطة الائتلاف المؤقتة

مدير مكتب إدارة برنامج سلطة الائتلاف المؤقتة

المفتش العام لوزارة الدفاع

مدير وكالة تدقيق العقود الدفاعية

الهيئات الفدرالية غير الدفاعية

مكتب الإدارة والميزانية
مكتب المحاسبة العامة
وزارة الخارجية
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية
المفتش العام لوزارة الصحة والخدمات الإنسانية
المفتش العام لوزارة التجارة

لجان الكونغرس واللجان الفرعية، الرئيس وعضو الأقليات

لجنة الاستملاكات التابعة لمجلس الشيوخ
لجنة الدفاع الفرعية التابعة لمجلس الشيوخ، لجنة الاستملاكات
لجنة الخدمات المسلحة التابعة لمجس الشيوخ
لجنة الشؤون الحكومية التابعة لمجلس الشيوخ
لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ
لجنة الاستملاكات النيابية
لجنة الدفاع الفرعية النيابية، لجنة الاستملاكات
لجنة الخدمات المسلحة النيابية
لجنة الإصلاح الحكومي النيابية
اللجنة الفرعية النيابية لكفاءة الحكومة والإدارة المالية، ولجنة الإصلاح الحكومي
اللجنة الفرعية النيابية للأمن القومي والتهديدات الناشئة والعلاقات الدولية، لجنة الإصلاح الحكومي
اللجنة الفرعية النيابية للتكنولوجيا وسياسة المعلومات والعلاقات بين الوكالات الحكومية، والإحصاء ولجنة الإصلاح الحكومي
اللجنة النيابية للعلاقات الخارجية

الملحق ز – أعضاء فريق التدقيق

أعــد هــذا التقرير قسم إدارة اللوجستية، مكتب المفتش العام للتدقيق، سلطة الائتلاف المؤقتة. الموظفــون فــي مكتب مساعد المفتش العام للتدقيق، سلطة الائتلاف المؤقتة، الذين ساهموا في هذا التقرير واردة أسماؤهم أدناه:

جون بيطار
برايان فلين
روبرت موريل
كيفين إللنبيغر
كايود بانغباد
جيمس هرتمان